الأول: أندلسي ويرى البدل وأن من فاعلة وكأنه قال: ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع، فيجعل حج البيت مصدراً عاملاً في ﴿من﴾وهذا المذهب خطأ لفساد المعنى ألا ترى أنه يكون المعنى: لله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت مستطيعهم، والله تعالى يلزم المستطيع.

ثانياً: وزعم الكسائي أن ﴿من﴾ شرطية وجوابها محذوف للعلم به وكأنه قال: من استطاع منهم ذلك فعليه الحج، وهذا مذهب حسن.

ثالثاً: وأما سيبويه فجعله بدلاً لأن المستطيع من الناس منهم بعضهم. ويقارن الصفار بين رأي الكسائي وسيبويه فيرجح مذهب سيبويه بعد تردد ومع عدم إنكار لمذهب شيخ الكوفة.

ثم قال سيبويه: هذا ما يجري منه مجروراً كما كان منصوباً، ويجعل الصفار هذه العبارة باباً مستقلاً[1] فيلخصه ذاكراً مصادر هذه الأفعال مضافة ثم أبدل مما أضيفت إليه، وأتى بالمفعول الثاني. فلا يمكن أن يبني على ما قبله لأنه في الأصل، ألا ترى أن قوله عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض، لا يتصور فيه الرفع على الابتداء لأن «ببعض» هو المفعول في الأصل، وكأنه قال: من أن دفع بعض الناس بعض ولم يذكر الفاعل لأن المصدر يحذف معه الفاعل، ويكون الفعل منصوباً كما قال تعالى: ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة﴾.

= 2 ـ وقال ابن برهان هو بدل كل واحتج بأن المراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص.

3 ـ ورأي الكسائي هو الرأي الذي ذكره الصفار ورد أنه لا حاجة إلى الحذف مع إمكان تمام الكلام.

4 ـ وقال ابن السيد ﴿من﴾ فاعل حج والمصدر مضاف إلى مفعوله. ورد أنه يقتضي على جميع الناس أن مستطيعهم يحج وذلك باطل.

البحر المحيط 3/10، شرح التصريح 2/157

(1) الورقة 7 من شرح الصفار وانظر الكتاب 1/76.